صابتهُ محل القرن تنبَّه وثابا حتى بلغ ما بلغ ويمكن ان يكون مبدأ نموه منذ سنتين فقط كما اخبرنا الطبيب . اما تعليل وجوده فهو ما ارجوهُ من حضرات الرصفاء الكرام

مصر احمد صادق

مفتش صحة باب الشعرية

[المنتطف] اراانا حضرة الدكتور احمد صادق هذا القرن والرجل الذي كان القرن ثابتاً في ظهره بعد ان نزعهُ منهُ وكان الجرح مكانهُ لا يزال مفتوحاً تخرج المدة منهُ . والرجل شيخ هرم نحيف الجسم قصير القامة خفيف الشعر في رأسهِ ولحيتهِ وبدنهِ وقد ظننا في اول الامر ان القرن من النوامي القرنية العادية ولكننا رأينا مؤلفاً من الياف طويلة تكاد تكون شفافة كقرن الكركدن فهو نمو غير عادي

حقوق الامم

(International Law)

(١) نظرة عامة

كتب كتَّاب الافرنج في هذا الموضوع كثيراً وتعدَّد فيهِ المؤلفون وعلى الخصوص في المانيا وفرنسا وايطاليا فتزعوا فيهِ كل منزع وكثرت اختلافاتهم وتشعبت اراؤهم حتى انهم لم يتفقوا على تسمية هذا العلم باسم واحد يُعرف بهِ فمنهم من سماهُ الحقوق الدولية ومنهم من سماهُ حقوق الامم ومنهم من قال انهُ الحقوق العمومية ينظر الى الهيئات الاجتماعية كلٍّ منها على حدة ثم الى علاقة هذه الهيئات بعضها ببعض كما ان القانون الجنائي مثلاً ينظر الى الفرد الواحد ثم الى علاقتهِ بالوسط الذي هو فيهِ

على ان في تسمية هذا الفرع من علم الحقوق بحقوق الامم (droit des gens) امناً من الوقوع في خطاء الاشكال والالتباس الذي يدعو اليهما اسم الحقوق العمومية وبالاخص اسم الحقوق الدولية اذ يتبادر الى الذهن عند ذكر الحقوق الدولية ان لا علاقة لهُ الاَّ بامور الدول من حيث هي ادارة سياسية تدير الامور الخارجية وهذا شطط وغلط محض

ولكن مهما اختلفت الآراء في تسمية الموضوع فلا يغيِّر شيئاً من ماهيتهِ بل يُبقي البحث فيهِ واحداً والغرض الذي يرمي اليهِ واحداً ايضاً . فلا مشاحة ان اساس الحقوق الامية قائم على الفرد الانساني مرتب على فطرتهِ واميالهِ وعواطفهِ والتأثير الذي يطرأ عليهِ في هذا الكون

فللانسان فطرتان — فطرة حب التآلف والتجمع وفطرة تطلب الكمال وهو مدفوع بعامل فطرة التآلف لتكوين العائلة فالقبيلة فالسبط فامة ذات هيئة حاكمة وهيئة محكومة . وان هذا النظام القائم على فطرة التآلف هو بين الامم على ما هو عليهِ بين الافراد فكما انهُ لا غنى لفرد من هذه الافراد عن الاخر بن لا بدَّ لهُ من المواصلة والمعاملة بالاخذ والعطاء في امورهم المادية والادبية . فهكذا كلُّ شعب لا قوام لهُ بغير شعب آخر ولا بدَّ مهما طال امد الانفصال والتقاطع من ان يجد احدهم صلةً تجمعهُ بالاخر في حين من الاحيان . واما فطرة تطلب الكمال فهي حبُّ الانسان لتحسين احوالهِ المادية والادبية وتقدم اقتناعهِ بما لديهِ . ففي كل يوم لنا احتياجات لم نكن نحتاج اليها قبلاً والامر الذي كنا لا نعتدُّ بهِ بالامس اصبحنا اليوم وهو لنا من الضروريات

والطبيعة تساعد على ما هي عليهِ من التباين في الشكل والترتيب والخلقة والاستعداد الجسمي اكبر دافع الى الاتحاد والانضمام — الجزيرة في قسم من العمور والبرودة في الاخر والاعتدال في اخر . الجبال قائمة في ناحية والسهول مبسوطة في اخرى . المحصولات في هذا الاقليم غيرها في غيرهِ — كلُّ هذه اسباب داعية الى وجوب المواصلة دافعة الناس الى التعامل والتآلف وهكذا يتكون المجموع الانساني فما ينقص من احد الافراد يسدُّهُ الاخر فيتم الارتباط بين الامم ثم يتكيَّف هذا الارتباط باختلاف الظروف ومقتضيات الاحوال الى ان تسير على نظام متفق عليهِ ومعمول بهِ

وان احتياج الامم بعضها الى بعض يزداد بزيادة ثروتها ورقيها في التجارة والحضارة المادية . هذه انكلترا فانها بلغت اوج مجدها ثروةً ورفاهيةً ومع ذلك لا غنى لها عن الولايات المتحدة او روسيا او الهند مثلاً ولم يزدها تقدمها الصناعي وثروتها الطائلة الاَّ احتياجاً اشدَّ الى ضروريات الغذاء والمواد الاولية

وليس هذا الاحتياج المتبادل بين الامم ماديًّا فقط بل هو ادبي بالاكثر فان شريعة العطاء والاخذ في الامور الادبية لأقوى مفعولاً مما هي عليهِ في الامور المادية فالعلم والفنون الجميلة والصنائع كلها لا تعرف وطناً واحداً ولا تتقيد بمكان او شعب بل هي طائر لا يقع الاَّ على غصن تلذ لهُ الاقامة عليهِ ولا يسكن الاَّ بلاداً يطيب لهُ التجول في انحائها غير ممنوعٍ بالدخيل ولا ملتبسٍ بالغريب

قال السيو دي مارتنس الروسي احد كبار النقات في علم حقوق الامم واصاب "كما ازداد شعبٌ تمدناً ازدادت احتياجاتهُ لشعوب الاخرى"

وقال غلادستون " ان هذه السفن التجارية التي تمخر في البحر ذاهبة من بلد الى اخر ومن تملكة الى اخرى خيوط من شباك السلم تربط الامم برباط الضرورة فالتعاون فالمودة "

فهذه الحالة الراهنة الكائنة بين الامم بحكم الطبيعة تدفعهم الى الاتفاق على سن نظام او مبدإ عمومي يسيرون عليه في تكييف معاملاتهم المتنوعة بحيث يكونون بأمن من التنازع المستمر من غير جدوى وهذا هو اساس علم حقوق الامم

ولكن هناك سؤالاً يتبادر لذهن القارىء فيقول ما هو علم حقوق الامم هذا . وهل هو موجود فعلاً . وهب اننا سلمنا بلزوم كيانه واقتنعنا بصحة اجرائه على مقتضاه فهل نستطيع سن هذا القانون او هل نستطيع العمل به وتنفيذه

هذه المسائل يسألها كثير من المؤلفين الذين ينكرون وجود هذا الفرع من علم الحقوق . فهم يقولون ان القانون يستلزم سلطة تشريعية تسنه ثم قضاة يعملون به ويطبقون مواده ثم قوة ادارية او عسكرية تنفذ منطوق الاحكام فاين هذه اللزوميات في علم حقوق الامم . هل تتفق شعوب الارض على اقامة نظام مثل هذا بينهم مع ما هم عليه من الاختلاف في الغايات والمطامع والمشارب والاهواء

على ان ما يعترض به هؤلاء المؤلفون وان يكن قوي الحجة ظاهراً لكنه بالحقيقة اعتراض واهن تخيلوه اذ شبهوا حقوق الامم بالقوانين المعمول بها بين هؤلاء الامم مع ان الفرق بين الامرين واضح فالقانون المدني او التجاري او الجنائي وضعته سلطة تشريعية وينفذه ويطبقه اناس لهذه الغاية ولكن قبل ان يوضع القانون كان موجوداً بين الامم شعوراً بهِ ولم يضعوه ويعينوه الا بعد ان وجد في انفسهم وفي اعمالهم فكان نتيجة حق محسوس لاسبب هذا الحق . ألا ترى ان الشرائع في الامم تتغير بتغير عوائدهم وظروفهم او لم يكن القاضي يحكم بموجب العادات المتبعة قبل ان وضع له الشارع قانوناً مفسراً ومرتباً باقسام وفصول ومواد

وقس على هذا علم حقوق الامم فلا شك ان الشعوب بتقدمها في المدنية يزداد شعورها بوجوب التآلف والتآخي فتتبع طرقاً لمعاملاتها بعضها مع بعض وتستنبط قياساً تسير عليه ثم لا تزال هكذا حتى تنتهي الى سن نظام اشبه بالقوانين المعمول بها بين الافراد. فعدم وجود سلطة تشريعية او قانون يعمل به لا ينفي وجود الحق نفسه ولكن بقي اعتراض واحد يتمسك به القائلون بعدم فائدة وضع نظام لحقوق الامم وهو اهم اعتراض لهم في هذا الصدد : يقولون انهُ اذا كان لا بدَّ من وضع نظام تسير الشعوب كلها بمقتضاه فلا مندوحة لكم عن قوة تنفيذية وراء هذا النظام تجبر المتقاضين على اتباع احكامه . فكما انهُ لا بدَّ من قوة تنفذ احكام المحاكم

قهراً حتى تكون مسموعة الكلمة مرعية الجانب كذلك لا بدَّ من الامر عينهِ في حالتنا هذه ولا ولا قوة لديكم تستطيعون العمل بها الجبر امةٍ على اتباع ما تسنونهُ فما التجأ الدول الى الحرب عند كل اختلاف يقع بينهم فبصح قانونكم لا فائدة منهُ

نعم انا اذا نظرنا الى الامم مجردةً عن المدنية الحقة الراقية لا نستطيع الاَّ ان نسلم مع المعترضين. اي اذا لم نعتبرها الاَّ مجموع طوائف واقف بعضها لبعض بالمرصاد ليفترسهُ لا تروم لهُ الاَّ بالسلب والنهب ولا غرض لهُ الاَّ الايقاع بجارهِ ولا تقوم مصلحتهُ الاَّ بالتحارب والتقاتل — اذا نظرنا هذا النظر فلا شك انهُ لا يعود يمكننا السير على قانون عادل ولا العمل بنظام تسدُّ الطبيعة

ولكن هذه الصفات الوحشية وان كانت مرجودة الآن في الناس فلا ريب في انها آخذة في الزوال تاركة وراءها صفات ارقى واسمى لشعور انساني يرى كلَّ بني ادم اخواناً متضامنين تقوم مصلحتهم بالتعاون اكثر منها بالتنافر . والتاريخ يشهد بصحة هذا الرأي فينا كنا نرى الامم السالفة امم حرب وقتال امم سفك دماء بدون معنى ولغير سبب نرى امم هذا العصر قد دبَّ فيهم روح السلام فلا ترى من يقول بوجوب الحرب حتى ترى غيرهُ اكثر عدداً ينادي بالسلم وان لتقدم التجارة وكثرة المخالطة بين الامم واتحاد العمال في كل البلدان بعضهم مع بعض اسباب قوية تدفع الحكومات الى العمل برأي الشعب . ولا شك ان عامة الشعب اميل الى السلم منها الى الحرب فيكون اذاً الرأي العام خير ضامن لتنفيذ المعاهدات وافضل قوة يلجأ اليها لتنفيذ ما تتعاقد به الدول فيحل محل القوة الوحشية قوة النزاع والساعد

واننا لا نحاول ان ننفي وجود العثرة الحائلة الان في سبيل هذه الامنية ولكن لا نشك ابداً ان الجرثومة اخذة في النمو بسرعة وانها ستقلب لظام السياسة القديمة سياسة الايقاع بالجار والبطش بالبعيد وعدم مراعاة حقٍّ غير حق القوي

فعلم حقوق الامم يكون والحالة هذه علماً قائماً بنفسهِ ذا مبادئ معروفة اجمعت عليها الامم ان لم يكن بالفعل فبالقول وهو آخذ بالتقدم سنةً بعد اخرى الى ان يأتي يوم يصل الناس فيهِ الى درجة من التمدن تبطل معها الحرب ويصح فيهم قول تنيسون الشاعر الانكليزي

"فيكون لهم مجلس شورى واحد اعضاؤهُ اخوة بالانسانية"

سامي جريديني
المحامي